دراسات عربية فى علم النفس (مج٤ ، ع٤ : أكتوبر٢٠٠٥ ، ص ص١٧٩ - ٢٢٢)

المنظمات غير الحكومية ودورها فى مواجهة العنف الأسرى
مواجهة مستحدثة لظاهرة متغيرة

إيمـــان شـــريف قـــائد (*)

(ملـخـص) تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على إحدى القضايا الاجتماعية التى يمكن أن يكون للمنظمات غير الحكومية دور حيوى فى مواجهتها ، وهى القضايا التى يكون محورها الأسرة وما يحدث بها من صور سلبية كتبادل سلوك العنف بين أفرادها . وما يمكن أن تقوم به هذه المنظمات للحد من انتشار هذه الظاهرة فى الأسرة وتتعرض الدراسة بشكل أساسى لعدد من النقاط أهمها التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة كمفهوم الأسرة والعنف والإساءة الوالدية ، ومفهوم المنظمات غير الحكومية وتعطى الدراسة نبذة مختصرة عن نشأة وتاريخ المنظمات غير الحكومية والدور الذى تقوم به فى مواجهة العديد من المتغيرات التى تحدث بالمجتمع فى جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتعرض الدراسة لحجم واتجاهات جرائم العنف داخل الأسرة خلال العشر سنوات الماضية من واقع تقارير الأمن العام فى مصر . وكذا أسباب انتشار هذه الجرائم وتصنيفها وأكثرها انتشارًا وذلك من خلال الدراسات الميدانية السابقة . كما تعرض الدراسة لأهم التفسيرات النظرية لظاهرة العنف داخل الأسرة ، كالنظريات الاجتماعية والنفسية والمعرفية وشملت عرض دور لبعض المنظمات غير الحكومية فى مواجهة العنف الأسرى والأسس التى ينبغى مراعاتها لمواجهة تلك الظاهرة ثم اختتمت الدراسة ببعض المقترحات الموجهة للمنظمات غير الحكومية فى منع العنف داخل الأسرة وطرق مواجهته .

مقدمة :

تعد المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية ضمن مؤسسات المجتمع المدنى ، وهى أكثر المؤسسات قربًا من حياة الأفراد ومشاكلهم اليومية ، ومن ثم فقد احتل دور هذه المنظمات فى الحياة

(*) خبير علم النفس الجنائى - قسم بحوث الجريمة - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة مركزًا بالغ الأهمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ويتعاظم هذا الدور حين تتخذ من المشكلات الاجتماعية الملحة مجالاً للمواجهة وإيجاد الحلول الملائمة لها ، حيث تمثل هذه الجمعيات إحدى حلقات الروابط الأهلية التى يؤسسها الأفراد بآرائهم الخاصة ، أو بإيعاز من المهتمين بقضايا التنمية الاجتماعية التى تسعى إلى تحقيق أهداف معينة تخص الأعضاء المنتمين لها من خلال برامج تنموية أو مساعدات عينية أو مالية أو أنشطة ثقافية وتعليمية ، إذن فهى مظهر هام من مظاهر الإيجابية للشعب القائمة بشئونه مما يستدعى العمل الجدى لمساعدة هذه الجمعيات ولمساندتها بالمال والخبرة حتى تتطور لتلائم مطالب مجتمعنا الجديد .

وتعتمد الجمعيات الأهلية فى أساسها علي الجهود التطوعية فهى وحدة مؤسسية يسعى أفراد المجتمع إلى إنشائها وإدارتها استجابة لحاجات ملحة ، وبالتالى يصبح لها القدرة على معرفة مشكلات المجتمع المحلى، وتحديد احتياجاته ، فهى إضافة هامة من المشاركة الشعبية فى دعم خطط التنمية والمساهمة من خلال العدد الهائل من المتطوعين الذين يستشعرون بأنفسهم مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويحاولون تغيير وتحسين أحوال المعيشة وظروف الحياة فى مجتمعاتهم ، حيث تتغير ظروف المجتمع من وقت لآخر ، وتتطور وقد يصاحب هذا التغير والتطور مشكلات لا يمكن للدولة وحدها ملاحقتها مهما كانت كفاءة الجهاز الحكومى ، الأمر الذى يتطلب جهود المواطنين إلى جانب الجهود الحكومية .

ويعد العنف بين أفراد الأسرة من المشكلات الهامة التى يواجهها المجتمع بكافة مستوياته ، حيث بدأ انتشار ظاهرة العنف الأسرى فى الآونة الأخيرة بصور وأنماط مستحدثة ، واتخاذها مع غيرها من الظواهر والمشكلات الاجتماعية شكلاً عنقوديًا يجعل من الصعب على

الأجهزة الرسمية وحدها مواجهة هذه المشكلات بصورة منفردة دون الاعتماد على جهود المنظمات غير الحكومية .

وهكذا تبدو الحاجة الملحة إلى الالتفات لهذا الموضوع وإعطائه مزيداً من الاهتمام وجمع المعلومات بشأنه واتخاذ القرارات وصياغة البرامج ووضع الخطط الخاصة بمواجهة هذه الظاهرة ورسم إطار فكرى وأساس نظرى متفق عليه تنطلق منه جهود تلك المنظمات فى مجال منع ومواجهة العنف بصوره المختلفة وفى نطاق الأسرة بصفة خاصة واضعة في الاعتبار ضرورة التحيز عند صياغة تلك البرامج إذ لزم الأمر لصالح بعض الفئات الخاصة المستهدفة بالعنف وضحاياه .

أهمية الموضوع:

يتجه المجتمع بأسره لأهلية المنظمات غير الحكومية كآلية يمكن أن تقوم بدور فعال فى عملية تحديث المجتمع المصرى فى كل مجالات الحياة والقضايا التى يواجهها من خلال الدورالجوهرى الذى يمكن أن تلعبه كشريك أساسى فى عمليات التحديث والتطوير وبما يشتمل عليه من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية كشريك أساسى فى بناء الدولة ، ومشاركة الأفراد فى إدارة وحل ما يواجههم من مشكلات عامةوخاصة (*) .

وتتحدد أهم الأفكار المرتبطة بدور المنظمات غير الحكومية والتى يمكن أن تكون مدخلاً رئيسيًا للتحديث خلال المرحلة القادمة فى الآتى :

(١) تحديد واقع المجتمع المصرى من حيث مشاكله واحتياجاته وإمكانياته ومدى تحقيق الخطط والبرامج والمشروعات القائمة حاليًا لأهداف التنمية .

(٢) التأكيد على أن الإنسان المصرى هو محور التنمية ، وهو هدفها النهائى وأداة تحقيقها ، وأن يتصدر الاهتمام بتنمية قدرات الإنسان أولويات برامج التنمية مع تعظيم الاستفادة من هذه القدرات .

(٣) التركيز على مرحلة الطفولة كمدخل أساسى للتنمية البشرية .

(*) تقرير تحديث مصر الصادر عن مجلس الشورى المصرى لسنة ٢٠٠٢ ، ص ١٨ .

(٤) إعداد وتنفيذ برامج توعية تهتم بالجوانب الوقائية والتأهيلية للأطفال الذين يمرون بظروف صعبة.

(٥) العمل على تفعيل برامج الرعاية الاجتماعية لتلبية احتياجات الواقع الاجتماعى فى هذا الإطار لتحقيق قيم التكافل الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة .

وفى ضوء هذا الفهم تسعى الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على إحدى القضايا الاجتماعية التى يكون للمنظمات غير الحكومية دور حيوي فى مواجهتها وهى القضايا التى يكون محورها الأسرة وصور العنف الموجودة بها مثل الأطفال المعرضين للعنف وإساءة المعاملة داخلها ، وصور العنف المتبادل بين الزوجين ، وبين الأبناء بعضهم البعض ، فهذه الصور من العنف تتعارض بطبيعة الحال مع حقوق الطفل . (سناء خليل، ١٩٩٤) الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الطفل عام ١٩٥٩ واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وتتناقض مع مجموعة القيم العامة التى تمثل فى ذاتها أساس النظام الاجتماعى العام واستقرار المجتمع حيث تمثل الأسرة الحلقة الأولى فى تكوين أى مجتمع . (محمد عاطف غيث ، ١٩٧٩، ص ٤١٧).

ولعل أهمية هذه الدراسة تتضح من خلال مجموعة معطيات ومسلمات أهمها :

(أ) أن ظاهرة العنف بين أفراد الأسرة وصوره المختلفة كالعنف الموجه ضد الأطفال والإساءة الوالدية لهم وكثير من صور الجرائم الأسرية المستخدمة للعنف بين أفراد الأسرة ، قد برزت بشكل خطير فى الآونة الأخيرة وبالذات فى ظل عمليات التغير والتحولات التى يمر بها المجتمع المصرى (المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠١) ، ولم يبذل أى اهتمام علمى لتحديد موقع هذه المشكلة ونطاقها وملامحها وأنماطها وتقديم صور الرعاية التي توجه إلى هذه الفئة سواء كانت رعاية مؤسسية حكومية أو غير حكومية .

(ب) أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، وأفرادها حصيلة مدخلات مادية واجتماعية من جانب ، ومخرجات مادية واجتماعية من جانب آخر وهذا يعنى أن مشاكل الأطفال داخل الأسر حصاد لتراكمات تاريخية مجتمعية ممتدة ، وأنه ينبغى معالجتها فى إطار تلك الخصوصية . (سهير لطفى ، ١٩٩٤ ، ص هـ) ، وكذلك يجب مواجهة ومعالجة المشاكل الأسرية بحلول ووسائل غير تقليدية فى إطار ما يشهده المجتمع المصرى من تنظيم لدور العمل الأهلى غير الحكومى .

(ج) أن الطفل داخل الأسرة هو صانع المستقبل وأنه مصدر هام لتجديد واستمرارية الحياة والتوجه العام هو الحوار حول أسس وضمانات حقوق الطفل الذى يشكل القاعدة العريضة للهرم السكانى فى مصر وهو ما يؤكد على ضرورة توفير كل سبل الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية له .

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة الأساسية فى بيان الجوانب المختلفة المحيطة بأداء المنظمات غير الحكومية فى مجال مواجهة كافة صور العنف الأسرى وخاصة إساءة المعاملة التى يتعرض لها كل من المرأة والطفل فى الممارسة الحياتية ، وبمعنى آخر فإن مجال اهتمام الدراسة يشمل دراسة المنظمات غير الحكومية فى أدائها لإحدى وظائفها الأساسية وهى حماية الأسرة والنشء بها من صور العنف التى يتعرضون لها والكيفية التى يمكن أن تباشر بها هذه الوظيفة وتحديد أهدافها ووضع الخطط التفصيلية وتنفيذها .

ولعل نقطة البدء فى تناول هذه الظاهرة هى تعميق الإحساس بخطورتها وضرورات مواجهتها ، إذ إن أثرها ومردوداتها السلبية لن تقف فى مواجهتها حلول جزئية (قانونية مثلاً) .

وهنا يجب أن نقرر الحقائق الآتية:

(١) لا يمكن عزل الواقع الاجتماعى للأسرة ومن ثم مشكلاتها عن السياق الاجتماعى والاقتصادى العام . (محمود عودة ، ٢٠٠٠) .

(٢) لا يمكن تصور وجود سياسة اجتماعية للطفولة دون دور أساسى للمنظمات غير الحكومية فى مجال

السياسة الاجتماعية بصفة عامة فى مواجهة مشكلات معقدة تتصل غالبًا بمعايير وقيم اجتماعية تبدلت وتغيرت فى ظل الواقع الاجتماعى ككل .

فقد أصبح العنف الأسرى مشكلة اجتماعية يتعلق بالضبط الاجتماعى وترتبط بالتغيرات الاجتماعية الحادثة بالمجتمع ، والتى نتجت عن عملية التحول فى القوة والتحكم فى العلاقات وإعادة الضغط على هذه الظاهرة بالتدخل المباشر للدولة ، باعتبار هذا النوع من العنف الأسرى هو أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة فى إطار تقسيم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة .

وإن كان العنف الأسرى هو أقل حدة عن غيره من أشكال العنف الأخرى السائدة فى المجتمع ، إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع حيث تكمن خطورته فى أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذات نتائج مباشرة بل نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات أفراد الأسرة وبالتالى ينعكس خطورته على المجتمع بصفة عامة ، حيث غالبا ما يحدث خللاً فى نسق القيم واهتزازًا فى نمو الشخصية بما يساهم بإعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو فى غيرها من المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من انتشار ظاهرة العنف بين أفراد الأسرة فى المجتمع المصرى . ويتفرع من هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية أهمها :

(١) رصد معدلات جرائم العنف الأسرى خلال الحقبة الأخيرة من القرن الماضى وبداية القرن الحالى مع تتبع الزيادة فى معدلات الظاهرة عبر السنوات .

(٢) الكشف عن العوامل المسببة لانتشار ظاهرة العنف الأسرى وازدياد معدلاتها فى ضوء التغير الاجتماعى الحادث فى المجتمع المصرى وبعبارة أخرى محاولة تفسير العلاقة الارتباطية بين العنف الأسرى وبعض مظاهر التغير فى المجتمع من خلال الكشف عن ملامح هذه التغيرات الفاعلة فى هذا النمط من سلوك العنف، كانخفاض مستوى المعيشة ، والبطالة ، والأمية . . . إلخ .

(٣) رصد أهم أنماط وصور العنف الأسرى المستحدثة فى المتجمع المصرى وصور الإساءة فى معاملة الأطفال داخل الأسرة وتحليلها فى ضوء النظريات العلمية المفسرة لها .

وفى هذا الإطار تبدو الحاجة الملحة إلى إصلاح عميق يبنى على تحديد النظرة للأسرة ولدور المنظمات الأهلية غير الحكومية ، وما يمكن أن تقوم به فى إيجاد الحب المتبادل الذى يجب أن يتوافر فى الأسرة ويضمن الراحة النفسية لأفرادها ويجعل منها سكنًا بالمعني الذى أراده الله وذلك عن طريق القضاء على كل أسباب الاضطراب الذى يقلق راحة الأسرة ويفسد العلاقات بين أفرادها .

المفاهيم الأساسية للدراسة:

يجدر بنا فى البداية أن نطرح لبعض المفاهيم الأساسية فى الدراسة كمفهوم العنف الأسرى بصفة عامة والإساءة الوالدية خاصة ، وكذا مفهوم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية - والعنف الموجه ضد الأطفال ، وذلك قبل اقتراح أى تدابير أو إجراءات تقوم بها المنظمات غير الحكومية لمنع العنف داخل الأسرة .

فالبحث عن حلول وقائية وتنفيذها لابد فى الواقع أن يستند إلى فهم العنف الذى يتعرض له الصغار فى نطاق الأسرة ، وإلى فهم صريح لنطاق هذه المشكلة ومعرفة دقيقة قدر الإمكان للعوامل الكامنة وراء تطورها .

أولاً : مفهوم العنف الأسرى:

الأسرة هى أول مجالات التفاعل اليومى ، وأكثرها ألفة بالنسبة للفرد ، فهى المكان الوحيد الذى يمكن أن يتفاعل فيه بتلقائية بعيداً عن قهر المؤسسات ، ولكن المفارقة الغريبة أنها من أكثر المجالات التى يظهر فيها العنف ، خاصة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى من سكان الحضر على وجه الخصوص . (أحمد زايد ، ٢٠٠٢ ، ص٥) .

وقد تتباين الأشكال التى تتخذها جريمة العنف الأسرى والعنف الموجه ضد الأطفال من بلد لآخر تبعا لمدى التطور الثقافى وشكل التنظيم السياسى - الاجتماعى لنفس المعنى - وقد تتفاوت أيضًا في شدتها من بلد لآخر ولذا كان من الضرورى البحث عن تعريف يمكن أن ينطبق بصورة

مرضية على جميع الأوضاع .

والعنف فى هذا الإطار هو أى عمل ينجم عنه أذى أو ضرر بدنى أو نفسى ويخضع بشكل ما السلوك العنيف لمعايير وممارسات قانونية وكذلك اجتماعية ثقافية متباينة . وتشمل صور العنف وفقا لهذا التعريف السابق قتل الأطفال ، والاعتداء الجسمانى ، والاغتصاب ، والاعتداء الجنسى ، وارتكاب العنف بالتهديد والاتجار بالأطفال ، والحالات الخطيرة للهجرة والإهمال . (أحمد وهدان ، ١٩٩٦).

كما يعرف العنف الأسرى بأنه جميع الأفعال التى يقوم بها أحد أفراد الأسرة وتلحق ضررًا ماديًا أو معنويًا أو كليهما بعضو آخر فى نفس الأسرة، ويأخذ عدة صور كالضرب بأنواعه ، وحبس الحرية ، والحرمان من حاجات أساسية ، والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد ، والعزل والتسبب فى الجروح أو الكسور أو الإعاقة ، أو العنف فى شدته الذى يصل إلى القتل . (مصطفى عمر التير، ١٩٩٧) .

التعريف الإجرائى للعنف الأسرى:

هو السلوك العنيف الذى يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر بها ، من شأنه أن يفضى بحياته ، أو يسبب له ضررًا جسمانيًا واضحًا وتم إبلاغ الشرطة والجهات القضائية به ، وعليه تكون جرائم القتل داخل الأسرة، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت والضرب المحدث عاهة . (إيمان قائد ، ٢٠٠٠) .

ثانيا : مفهوم الإساءة الوالدية:

يقصد بالإساءة الوالدية كل أشكال السلوك اللفظى وغير اللفظى التى تؤذى الطفل وتسبب له نوعًا من الألم - الجسمى أو النفسى - وإهماله وعدم تلبية احتياجاته ، وتشمل الإساءة الوالدية عدة أشكال منها :

(١) الإساءة الجسمية للطفل

Physical Child Abuse

والمقصود بها استخدام القوة قصديا بهدف إيذاء الطفل وإحداث الضرر أو تحطيمه ، والإساءة الجسمية متفاوتة فى الشدة وقد يرجع إلى خلل ما فى الوالدين معًا ، أو فى أحدهما ، أو فى الطفل أو الوالدين والطفل معا ، وقد ترجع الإساءة الوالدية الجسمية للطفل إلى الضغوط البيئية الخارجية التي تسبب نوعًا من

الضغط النفسى على الوالدين ويتم التعبير عنه بالعدوان . (محمد نبيل عبد الحميد ، ٢٠٠٠) .

(٢)الإساءة الوجدانية أو النفسية

Emotional Maltreatment

ويقصد بها كل الأفعال التى تؤذى الطفل على المستوى النفسى وقد ترجع الإساءة الوجدانية للأبناء إلى بعض المتغيرات فى شخصية الأبناء أنفسهم (اضطرابات نفسية أو عقلية - مشكلات مهارية - اندفاع - إحساس بالضغط النفسى) وقد تكون بسبب التنشئة الوالدية للآباء أو بسبب مشكلات اجتماعية أو ظروف بيئية ضاغطة عليهم ، وقد ترجع الإساءة الوجدانية إلى الطفل نفسه (خلل ما - إعاقة ما . . . . . إلخ) أو إلى التفاعل بين الأبناء والآباء .

(٣)الإهمال : Neglect

يعتبر مفهوم الإهمال من المفاهيم بالغة الصعوبة لتداخل السلوكيات التى تعبر عن الإهمال مع السلوكيات التى تنتمى تحت أنواع أخرى من الإساءة ، كالإساءة النفسية أو الوجدانية إلا أنه يعرف بأنه « غياب السلوك الذى ينبغى أن يكون استجابة لاحتياجات الأبناء « فالوالدان هنا لا يؤذيان الطفل جسمانيًا أو لفظيًا ولكن لا يهتمان بتلبية لتلبية احتياجاته ويهملان مشاعره وأهدافه وحاجاته ، وقد يرجع الإهمال إلى الآباء أو الأبناء أو إلى نمط التفاعل بينهم ، أو إلي الظروف البيئية المحيطة بهم . (المرجع السابق ، ص١٥) .

ويواجه الباحثون عند تحديد مفهوم الإساءة أو الإيذاء ثلاث قضايا أساسية جديرة بالذكر والاهتمام وهى: (بدر القيسى ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٤) .

(أ) النظر إلى نتائج الإساءة كأساس أو محك لتصنيف السلوك وللتفرقة بين ما إذا كان الفعل أو السلوك يمكن أن يعتبر إساءة أم لا ، ومن ثم ، تدور بعض التساؤلات حول السلوك الذى يعد إساءة للطفل ورغم ذلك لا يفضى إلى إصابات أو جروح جسمية ظاهرة .

(ب) طبيعة الفعل أو الإساءة المقصودة أو غير المقصودة ، فبعض مفاهيم الإساءة تركز على أن فعل الإساءة لابد أن تتوافر فيه نية الإيذاء إلا أن وضع مقياس أو معيار موضوعى للقصدية أمر ما زال معلقا ونحتاج إلى مزيد من البحث الدقيق .

(جـ) نوعية الإساءة للطفل ، وهل تعتمد على مجرد الفعل العنيف الذى يقع على جسم الطفل ويؤدى إلى وجود إصابات جسيمة أم أن الإصابة البدنية هى الإصابة الوحيدة التى يمكن أن يبتلى بها الطفل الضحية . كما أن هناك تصرفات وأفعالا عدوانية كثيرة غير الضرب يتعرض لها الأطفال من قبل رفاق السوء وممثلى الأجهزة الأمنية ، وقد لا تترك آثارًا جسمية ظاهرة ، بل تترك آثارًا نفسية على سبيل المثال ، الانتهاك الجنسى من رفاق السوء بالشارع ، وحرمان الطفل من الطعام لفترات طويلة عقابا له ، أو حرمانه من الرعاية الطبية الضرورية ، فإن مثل هذه السلوكيات اعتبرها بعض المتخصصين نوعا من الإساءة لكنها تأخذ شكل الضغوط الانفعالية .

ولذلك يجد بعض الباحثين صعوبة فى وضع أو تحديد مفهوم جامع وشامل للإساءة يمكن أن ينطبق على جميع المجتمعات أو الثقافات أو حتى على نوعية الإساءة أو السلوك المتبع لعقاب الطفل ، ويدور الجدل حول عنصرين متعلقان بمفهوم الإساءة الأول : وهو نتائج الإساءة نفسها والثانى : هو إبعاد القصدية فى الإساءة . ومن المؤكد فى هذ المجال أن النصوص القانونية المتأثرة بقيم المجتمع هى قوى ضاغطة فى الوصول إلى تحديد مفهوم الإيذاء الجسدى أو سوء المعاملة أو الإهمال .

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نصل إلى مفهوم الإساءة على أنه : سلوك التدخل أو عدم التدخل المقرون بنية إيذاء الطفل والذى يؤدى إلى حدوث إصابات وجروح جسيمة أو يترك آثارًا نفسية واجتماعية جسيمة تؤثر على شخصيته وميوله واتجاهاته المستقبلية تأثيرًا سلبيًا بالغًا . (أحمد وهدان ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٢٤) .

ثالثا : مفهوم المنظمات غير الحكومية :

تعتبر المنظمات غير الحكومية منظمات خاصة تطوعية تقوم بتلبية احتياجات المجتمعات المحلية أو المجتمع عامة ، وتقديم صور الرعاية والتنمية الاجتماعية المختلفة دون أن تستهدف تحقيق الربح من وراء نشاطاتها المتعددة . (إقبال السمالوطى ، ٢٠٠٠) .

وفى ظل هذا المفهوم فإن

المنظمات غير الحكومية تشمل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية ، والروابط والأندية ، والاتحادات العمالية .

وتعتمد فكرة المنظمات غير الحكومية على مفهوم المشاركة التطوعية ، ويعرف التطوع على أنه الجهد القائم على مهارة أو خبرة معينةوالذى يبذل عن رغبة واختيار بفرض أداء واجب اجتماعى وبدون توقع جزاء مالى بالضرورة . (سيد أبو بكر ، ١٩٩٦) .

كما يعرف التطوع على أنه السلوك الفطرى الذى يمارسه المنتمون إلى المتجتمع البشرى من منطلق شعورهم بالحاجة إلى التضامن والتكافل بهدف تحقيق الأمان والخير لهم جميعًا وذلك عن طريق بذل العطاء بالمال أو الجهد أو الخبرة دون مقابل أو أجر أو عوض (الاتحاد الإقليمى للجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية ، ٢٠٠١) .

وعلى ذلك فإن التطوع هو الجهد الإدارى الذى يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختياراً لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات منه دون توقع جزاء مادى مقابل جهودهم سواء أكان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أو المال . وبهذا المعنى فإن أبرز صور التطوع فى الجمعيات الأهلية التى تقوم على رغبة من أفراد متطوعين يسعون إلى تحقيق هدف واحد هو تحقيق النمو والرفاهية والازدهار للمجتمع ، حيث تساهم الجمعيات الأهلية مساهمة فعالة فى حل مشكلات المجتمع ، بما يساعد فى تطور جهود التنمية التى لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير بمساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة له .

وللتطوع مردود اجتماعى على المتطوع نفسه يتمثل فى شعوره بالرضا وتقدير الذات وتنمية القدرات واحترام المجتمع له .

وقد اكتسبت المنظمات غير الحكومية أهميتها الكبيرة من مكامن القوة التى تتميز بها فيما يلى :

(١) أنها تعبر عن الحاجات الاجتماعية الملحة للمواطنين

وتستجيب لها وتعمل على تلبيتها ومقابلتها قبل أن تتحرك الأجهزة الحكومية المعنية لتقديم تلك الخدمات، ولهذا كان للمنظمات غير الحكومية فضل الريادة والسبق دائما .

(٢) القدرة الفائقة فى إشباع حاجات الفقراء والمهمشين ، وتخفيف المعاناة عنهم ، وتقديم الخدمات لنوعيات معينة وفئات خاصة من أفراد المجتمع كالأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، والنساء المعيلات والمعاقين ذهنيًا وجسميًا . . إلخ .

(٣) تقديم الخدمات للمستحقين بتكلفة اجتماعية أقل كثيرًا من أجهزة القطاع الحكومى لقيام قطاع المنظمات غير الحكومية على الجهود التطوعية، وعدم استهدافه للربح المادى فى حد ذاته وتعبئة الموارد المادية والبشرية بأعلى كفاءة ممكنة .

(٤) إيجاد الحلول المبتكرة لكثير من مشكلات المواطنين ، حيث تتوافر لدى المنظمات غير الحكومية المرونة الكافية وحرية الحركة فى تجريب الحلول الملائمة بعيدا عن اللوائح والنظم البيروقراطية التقليدية فى القطاع الحكومى .

(٥) تتيح المنظمات غير الحكومية للمتطوعين القائمين عليها ولجمهور المستفيدين الفرصة فى إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية وإشاعة روح التعاون والتضامن الاجتماعى ، وإذكاء مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع .

وفى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التى حدثت فى العالم فى الآونة الأخيرة ، يمكن القول أن دور الجمعيات الأهلية تعاظم كثيرا لحماية الفقراء والمستضعفين فى مواجهة تيارات العولمة والسعى للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفئات الضعيفة وتحقيق نوع من العدل الاجتماعى بين الرجل والمرأة ، وتصحيح كثير من المفاهيم السوسيولوجية المتحيزة ضد المرأة .

نبذة تاريخية عن نشأة المنظمات غير الحكومية وتطورها :

فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبفضل الظروف السياسية والاقتصادية التى كان يعشها المجتمع المصرى ، ظهر اهتمام واضح بإنشاء جمعيات أهلية

تساهم فى تعليم الشعب المصرى ، حيث كانت هناك أحداث ووقائع سياسية واجتماعية عهدت ودفعت الجمعيات الأهلية إلى الاهتمام بالتعليم وكانت نشأة أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١ م . وهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية ، وكانت تسعى لحماية الأقلية اليونانية التي كانت تعيش بالإسكندرية. (أمانى قنديل ، ٢٠٠٢) .

ثم تأسست بعد ذلك جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩م ، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨م ، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م والتى انشغلت بإعداد خرائط مصر فى لحظة مبكرة من التاريخ ، وكان شاغلها الأول هو كيف تسهم فى نهضة مصر من خلال الثقافة والعلوم والاهتمام بالتاريخ والجغرافيا .

ثم إنشاء الجمعية الإسلامية الخيرية عام ١٨٧٨م ، وجمعية الشبيبة المصرية عام ١٨٧٩م ، وجمعية المقاصد الخيرية عام ١٨٨١م ، وجمعية المساعى المشكورة عام ١٩٠٤م فى الدقهلية ، واستطاعت هذه الجمعية أن تقوم ببناء ٢٦٨ كتابًا بعد عامين من إنشائها ، يسع الواحد من ٨٠ - ١٠٠ تلميذ ، وتعتبر هذه الجمعية من الجمعيات التى لها دور بارز فى مجال التعليم ، حيث كانت تقوم بتدريس نفس مناهج التعليم الموجودة بوزارة المعارف ، وكذلك جمعية الوثقى الخيرية الإسلامية عام ١٨٩٢م استطاعت أن تنتج المدارس وتنشر التعليم . (سليمان عبد ربه ، ٢٠٠٢).

وإذا وصلنا إلى نهائيات القرن التاسع عشر ، سوف نشهد سلسلة من الجمعيات النسائية التى اهتمت بقضية نهضة المرأة المصرية ، وفى إطار نهضة مصر أو تحديث مصر ، إذ تأسست لأول مرة منذ عام ١٨٩١م جمعيات أهلية نسائية تطورت تدريجيًا عبر السنوات الأولى من القرن العشرين (١٩٠٤ - ١٩٠٦ ثم ١٩٠٩) . ليصبح هناك جمعيات أهلية نسائية تنشغل بقضية النهوض بالمرأة ، ولم تتركز هذه الجمعيات فى القاهرة فقط، بل امتدت إلى أقاليم مصر (الإسكندرية - طنطا - أسيوط) .

وتطورت هذه الجمعيات تدريجيًا حتى تأسست جمعية المرأة الجديدة -

وشهدت ملامح مؤسسية متطورة ثم نشأ الاتحاد النسائى عام ١٩٢٣ ، وتمحورت حوله الحركة النسائية ، والجدير بالذكر فى هذا السياق أن الاتحاد النسائى لم يتبن جدول أعمال يقتصر على قضايا المرأة ، وإنما امتد إلى الاقتصاد والزراعة والصناعة وهو ما يشير إلى أن هدف الجمعيات والاتحادات ، كان الإسهام فى نهضة مصر (أمانى قنديل ، ٢٠٠٢ ، ص ٢) .

ومهما يكن الأمر فإن الجمعيات الخيرية المختلفة سواء الإسلامية أو المسيحية قامت بجهود أهلية ووطنية وتعليمية وتربوية كبيرة لنشر التعليم كرد فعل لسياسة الاحتلال نحو التقييد فى التعليم ومسايرة للشعور الوطنى وتحقيق رغبات الشعب المصرى فى التعليم .

وقد شهدت الجمعيات الأهلية مرحلة جديدة بصدور دستور عام ١٩٢٣م الذى اعترف بحق المصريين فى تشكيل الجمعيات الخاصة وتميزت الفترة التى أعقبت صدور الدستور بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها التشريعى الصحيح ، وبدت هناك تفرقة واضحة بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية :

النوع الأول : جمعيات ذات طابع عسكرى تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين وتقرر وقف العمل بهذه الجمعيات بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ ، لما استشعرته الدولة من خطرها على الوحدة الوطنية .

النوع الثانى : جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا تكون من بين أنشطتها تحقيق الربح المادى .

النوع الثالث : جمعيات خيرية يخصص مالها لأعمال الخير والنفع العام ومن أمثلتها جمعيات الملاجىء ورعاية الأحداث . (سليمان عبد ربه، مرجع سابق ، ص ٥) .

وشهدت الفترة من (١٩٢٣ – ١٩٥٢م) اهتمامًا متزايدًا من جانب الجهود الأهلية بأمور التعليم ، كما تزايد عدد هذه الجمعيات الأمر الذى حدا بالدولة إلى إصدار القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤، لتتمكن من فرض سيطرتها على التعليم الحر الذى تقوم به تلك الجمعيات ، وفى المقابل قامت الدولة بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم الحر ، الذى صار فيما بعد إدارة متخصصة بوزارة المعارف العمومية ١٩٤٦ م .

كان إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، نقطة تحول فى تاريخ النشاط الاجتماعى ، وقد تضمنت اختصاصاتها أن تتولى شئون الخدمة الاجتماعية وأعمال البر والإحسان ، فكان إنشاؤها من أهم ملامح التغيير الذى أدى إلى تطوير جهود الجمعيات تبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر عقب الثورة ، وبدأ محور جديد للاهتمام يرتكز على وضع الخطط على أسس من العلم والدراسة بإصدار الوزارة أول قانون لتنظيم الجمعيات الأهلية عام ١٩٤٥م ، وبدأت وزارة الشئون تقود الحركة الاجتماعية فى مصر .

أما فى الفترة من عام ١٩٥٢م ، وحتى بداية التسعينيات فقد حفلت بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، كان لها أثرها علي دور الجمعيات الأهلية كمؤسسات للثقافة والتنشئة ، وشهدت فترة الستينيات انحسارًا كبيرًا فى عدد الجمعيات الأهلية فقد بلغ إجمالى عددها (٤٠٠٠) جمعية قبيل صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، المنظم لعمل الجمعيات الأهلية .

وشهدت الفترة من ١٩٧٧م ، تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كعودة التعددية الحزبية ، وتوجه الدولة بالاهتمام بالقطاع الخاص ، وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى أحدثت رواجًا اقتصاديًا فى البلاد ، كما كان له أكبر الأثر على نشاط الجمعيات الأهلية فوصل عدد الجمعيات فى عام ١٩٩٢ إلى (١٣٢٣٩) جمعية ، ورغم أن الواضح التزايد المستمر فى إنشاء الجمعيات الأهلية من حيث العدد ولكن متوسطاتها تأخذ فى الانخفاض إذا ما قورنت بنسبة الزيادة فى عدد السكان ، (المرجع السابق ، ص٧).

وفي معية هذا الدور الرائد الذى تقوم به الجمعيات الأهلية تنامت أعدادها فى مصر مع بداية القرن الواحد والعشرين حتى وصل عدد هذه الجمعيات إلى (١٤٦٠٠) جمعية أهلية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية تعمل فى مختلف مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠٢ . (إقبال السمالوطى ، مرجع سابق)، وتمثل جمعيات التنمية حوالى ٢٥٪ من إجمالى عدد الجمعيات بمعدل (٣٤٧٨) جمعية ويبدو أن فلسفة

العمل بالجمعيات الأهلية قد تطورت تطوراً هائلاً بين الماضى والحاضر ، فلقد ظل مفهوم تنظيم الإحسان والأعمال الخيرية سائداً فى مصر على مدى عدة قرون وتركز مجال العمل فى نطاق المساعدات الاجتماعية والعمل الخيرى أكثر من أى مجال آخر .

وقد ظل هذا الوضع فى ظل القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة حتى صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم مجالات العمل للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة لتشمل ١٣ مجالاً حيث تزايدت أعداد الجمعيات العاملة فى مجال التنمية للنهوض بتنمية المجتمعات المحلية حيث وصل ربع عدد الجمعيات الأهلية فى مصر ، مما يعنى تحولاً ملحوظاً فى توجهات العمل الاجتماعى الأهلى .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يقتصر على مصر وحدها بل حدث نفس التحول فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة فى عدد الجمعيات الأهلية فى إنجلترا إلى نحو (١٦٠ ألف) جمعية ، كما تجدر الإشارة إلى أن العمل التطوعى فى بريطانيا تزداد فيه مشاركة المرأة ، وجمعيات حماية البيئة ، وحماية البر ، وبلغت نسبة من يعملون كمتطوعين فى هذه الجمعيات حوالى ٢٠٪ من عدد السكان فى انجلترا بينما أشار البعض إلى أن نسبة الأمريكيين الذين ينتمون إلى الجمعيات الأهلية وصلت إلى ٤٠٪ من عدد السكان فى نهاية عام ١٩٩٧ . (أنتونى جيدنز ، ١٩٩٩ ، ص ١١٦) .

العولمة والمجتمع المدنى :

فى نهاية سبتمبر ١٩٩٥ تم الإعلان عن ميلاد النظام العالمى الجديد المسمى بالعولمة بأنها ظاهرة فرضت على العالم من قبل الآخر المتقدم لتحقيق الهيمنة والسيطرة من جانب واحد فى معية الثورة الثقافية والثورة المعرفية وثورة الاتصالات التى حولت العالم إلى قرية كونية واحدة . (السيد ياسين ، ١٩٩٩ ، ص ١١٥) .

وقد شاع مفهوم المجتمع المدنى فى العقود الثلاثة الماضية وهو يشير إلى مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية ، الرسمية وشبه الرسمية ، تشمل الأحزاب السياسية والنقابات والتجمعات المهنية ، والجمعيات

الأهلية . (رشاد أنطونيوس ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٧) . هذا المفهوم يشير إلى المؤسسات الاجتماعية التى تعرفها كثير من المجتمعات تحت مسمى العمل الاجتماعى الأهلى أو التطوعى ، الذى يسعى إلى تخفيف الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية عن طريق التكافل الاجتماعى ومساندة الفئات المستضعفة لتقليل حدة الصراع الاجتماعى الناجمة عن التباين الواضح بين الأغنياء والفقراء .

وإذا كان مطلع القرن العشرين قد اتسم بسيادة الدولة ، فإن نهاية ذلك القرن قد شهدت تشكيكًا فى المفهوم التقليدى لتلك السيادة ، حيث أدت العولمة إلى انهيار المفهوم « الشأن الداخلى للدولة » ، وأصبحت كثير من الأمور تعتبر « شأنًا عالميًا » خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان ، والحريات والقوانين المرتبطة بها وحقوق الأقليات . (أمانى قنديل ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠) .

وقد أدت العولمة الاقتصادية إلى كثير من المشكلات مثل تركز الثروات فى عدد أقل من التكتلات الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسيات وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وفى المقابل ظهرت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدنى .

وفى ظل العولمة تحولت المنظمات التطوعية إلى طرف فاعل فى النظام العالمى الجديد كما سعت كثير من الدول ومنها مصر إلى بناء شبكات قومية للمنظمات غير الحكومية للتنسيق والعمل الاجتماعى بين مختلف الجمعيات الأهلية عامة أو الجمعيات النوعية وتفعيل دورها وزيادة تأثيرها على كافة المستويات العالمية والإقليمية والقطرية . (أمانى قنديل ، ١٩٩٩) .

وسوف تسفر العولمة عن مزايا عديدة تساعد على تقوية المجتمع المدنى وإعادة صياغة علاقته بالدولة ومعظم الأقطار العربية خاصة فى دول العالم الثالث وهذه المزايا تتمثل فى :

(١) عولمة قضية حقوق الإنسان - بمعنى تقليص قدرة الدولة على إخفاء ممارستها ضد حقوق الإنسان ، وتعرضها لضغوط وعقوبات دولية عند انتهاكها لهذه الحقوق . (حسنين توفيق إبراهيم ، ١٩٩٩، ص ١٩٨) .

(٢) ضعف هيمنة الدولة على

مصادر المعلومات المتاحة لمؤسسات المجتمع المدنى فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات المصاحبة للعولمة الثقافية ، وضعف سيطرة الدولة على البث الإعلامى المباشر فى عصر السماوات المفتوحة التى لا تعترف بالحدود السياسية للدولة وأساليب الرقابة التقليدية على المعلومات الوافدة للدولة من الخارج.

(٣) تدعيم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دول العالم الثالث نتيجة تنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى العالمى ، وزيادة الاهتمام بالدور المرتقب لتلك المؤسسات على المستويين الإقليمى والعالمى .

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدنى بتدعيم الجهود الحكومية فى تنمية المجتمعات المحلية ، وإشباع الحاجات الأساسية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للطبقات الدنيا والمتوسطة، ويشارك كثير من طبقة الصفوة كمتطوعين فى تقديم تلك الخدمات مما يمثل تضافرًا يستهدف تحقيق المساندة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى للطبقات الاجتماعية غير القادرة (السيد عبد الفتاح ، ٢٠٠٠، ص ٢٥).

الآثار السلبية للعولمة ودور المنظمات غير الحكومية لمواجهتها:

أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى توقف الجدل حول العولمة وآثارها الإيجابية والسلبية توقفًا مؤقتًا نتيجة لما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية، وضرب رموزها القوية ، إلا أن هذا الكون ليس إيذانًا بانتهاء العولمة ، بل إن الآثار السلبية لها ، وما تلت أحداث سبتمبر من مخاطر زادت العالم تخبطًا وارتباطًا وحيرة حول صعوبة التنبؤ بمستقبل الأحداث العالمية ، وما يمكن أن تجره دعوى محاربة الإرهاب وتعقبه من ويلات على كثير من الأبرياء ولهذا فكان لزامًا على الجمعيات الأهلية وخاصة المنظمات النسائية التحرك بدور نشط للتخفيف من الآثار السلبية المدمرة للعولمة وإغاثة الشعوب المنكوبة التى سوف تتعرض للعقاب الجماعى تحت دعوى محاربة الإرهاب .

ويجدر أن نعرض لبعض من الآثار السلبية للعولمة فيما يلى :

(١) العولمة سوف تؤدى إلى تضخم أعداد الفقراء فى العالم وتضاؤل الطبقة الوسطى بينما تتنامى بسرعة كبيرة طبقة الصفوة شديدة الثراء مما

يعنى ضرورة تحريك المجتمع المدنى وبصفة خاصة الجمعيات الأهلية للتخفيف من ويلات الفقر وانتشاره على نطاق واسع وزيادة الفقراء والمهمشين فى المجتمع .

(٢) مع سرعة العولمة المتزايدة والمستندة إلى اللبرالية الحديثة تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكاسب خلال التطبيق الاشتراكى مما يمثل عودة الماضى لعيوب الرأسمالية والتى تشكل معدلات البطالة وانخفاض الأجور ، وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية . (هانس بيترمان ، هار الدشرمان ، ١٩٩٨، ص٨) .

(٣) يتوقع البعض من منظور العولمة أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد فائضًا هائلا فى قوة العمل، حيث لن يحتاج العمل المنتج أكثر من ٢٠٪ فقط يعيشون رغد العيش مقابل ٨٠٪ من السكان لن يجدوا عملاً لهم ولا يمكنهم الحياة إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير ، وهو ما يلقى المسئولية على الجمعيات الأهلية لمواجهة أزمات البطالة المرتفعة للتخفيف من حدة الصراع الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث فى ظل التفاوت الكبير فى توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع .

(٤) إن دعوة العولمة لخفض المساعدات والمنح الحكومية من الدول المانحة وتخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل وتجاهل البعد الاجتماعى وابتعاد الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية بحجة تهدئة الشعوب لمواجهة سوق المنافسة الدولية ، سوف يؤدى إلى زلزلة الاستقرار الاجتماعى الذى ساد المجتمعات الرأسمالية ، مما يعمل على تنامى الجريمة والعنف والمخدرات ، ومقاطعة الانتخابات ، وزيادة المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية تعبيراً عن صور الرفض المختلفة من فئات الطبقات الفقيرة المهمشة فى ظل النظام العالمى الجديد، الأمر الذى يحتم على الجمعيات الأهلية ضرورة التخطيط للاعتماد على التراث فى تنمية مواردها المالية .

(٥) أسفر الانتشار السريع للنظام الجديد عن فقدان الاهتمام ببعض المفاهيم المحورية التى أشاعت فى أدبيات التنمية مثل دول العالم الثالث

والتحرر والتقدم ، وحوار الشمال والجنوب ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أصبح العالم المتقدم يتجاهل على نحو خطير مشكلات الدول النامية ومشكلات الفقراء بصفة عامة. (السيد عبد الفتاح عفيفى ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠) .

أهمية إنشاء الجمعيات الأهلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها :

أنشئت الجمعيات الأهلية فى مصر لمواجهة الأوضاع القاسية التى فرضها الاستعمار قرونًا طويلة على شعب مصر ، فى مقابل ضعف وقصور الأجهزة الحكومية عن تلبية احتياجات أفراد الشعب فى مجالات التعليم والصحة والثقافة ، ومن هنا نشأت الجمعيات الأهلية لتقديم الخدمات الاجتماعية لأبناء الشعب من الطبقة الدنيا من خدمات تعليمية وصحية ، وكذا الخدمات الغذائية وتقديم المساعدات المالية .

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتحقيق العديد من الأهداف منها :

(١) إكساب المواطن المهارات والاتجاهات والمعلومات التى تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه ، وتمكنه من الاستمرار فى النمو الاجتماعى الذى يكفل له ولذويه فرص العمل المنتج وتتيح له حياة كريمة على مستوى معيشة لائق .

(٢) تقوم الجمعيات الأهلية بالمشاركة الفعلية فى برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغرض إحداث التغيرات اللازمة لنمو المجتمع .

(٣) المساهمة فى معالجة القصور المدرسى مثل الرسوب والتسرب وعدم الاستيعاب وقلة الأنشطة ، وذلك من خلال إنشاء المدارس بكافة مراحل التعليم المختلفة ، وفتح فصول التقوية للطلاب ، وفتح النوادى لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية .

(٤) المساهمة فى تعليم الكبار من خلال فتح فصول محو الأمية وبرامج التدريب المهنى وأنشطة أشغال التريكو والإبرة ، وأعمال الصيانة المنزلية وغيرها .

(٥) تدعيم الجهود الفردية بالجهود الجماعية لتنمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ودفعه نحو الأفضل .

(٦) المساهمة فى التربية والثقافة

الاجتماعية للناس وتنمية الشعور بالمسئولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة ، وممارسة الحياة الديمقراطية والقيادة الجماعية.

(٧) تنمية القوى البشرية وزيادة كفاءتها للعمل والمشاركة فى عملية التنمية عن طريق التدريب والإدارة والقيادة والتطوع.

(٨) خلق مفاهيم إنسانية تحترم الفرد وقدراته وتحترم جميع أنواع العمل والجهد الإنسانى المبذول دون تميز بين الأجناس والطبقات .

(٩) دعم دور التطور فى التصدى للمشكلات الاجتماعية وتخفيف آلام الناس عن طريق المشروعات الخاصة برعاية الأسرة والطفولة .

(١٠) رفع المستوى الثقافى وذلك بالوصول لأكبر عدد ممكن من الناس عن طريق استعمال وسائل الاتصال الجماهيرى بأشكاله المختلفة واستعمال وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية بمالها من تأثير على تغير عادات وتقاليد بالية ، وخلق عادات وسلوكيات تعمل على المساهمة فى عملية التنمية .

(١١) ربط الأفراد بالعالم الخارجى عن طريق نشر المعرفة والتحديث والمساهمة فى التعليم غير الرسمى والمستمر .

(١٢) كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا هامًا فى توفير الموارد المالية والبشرية لإكمال الموارد الحكومية من أجل تحقيق أهداف التنمية القومية وهى قادرة على تقديم خدمات أساسية لمحدودى الدخل بفاعلية وبأسعار أقل من القطاع الخاص وبكفاءة وبجهود أقل من معظم الوكالات الحكومية مع التزامها الخاص لتحقيق أقصي جدوى مالية من استخدامها لمواردها المحدودة .

وهناك هدف أسمى للمنظمات غير الحكومية يتمثل فى عمل الكثير من الشباب كمتطوعين للعمل بها مما يكسبهم الإحساس بأنهم يساهمون مباشرة فى تحقيق رفاهية وخير لأخوانهم من المواطنين وتنمية وتطوير مجتمعهم ووطنهم بأنهم يؤدون واجباتهم الدينية وبذلك فإن التطوعية تسهم فى تنمية الروح الدينية والضمير الاجتماعى لدى المواطنين كما يساعد على تنمية

الانتماء الوطنى وتقوية التلاحم والاستمرار الاجتماعى .

حجم واتجاهات جرائم العنف الأسرى :

لم يعد فى الإمكان تجاهل مشكلة جرائم العنف داخل الأسرة بأشكاله وصوره المختلفة ، كالعنف الموجه ضد الأطفال ، والعنف ضد المرأة داخل الأسرة ، وعلى الرغم من أن تقييم حجم هذه المشكلة والاتجاهات التى تسلكها بدقة قد يكون مع ذلك صعبًا ، فإن الاعتراف بتلك المشكلة واستنكارها يزداد اتساعًا باستمرار ، على اعتبار أن الأسرة مكان خاص يحرم القرب منه أو التدخل المباشر به ولكنه يجب إلا يستخف بأهميتها ، وعليه فإن الأرقام الرسمية للجرائم الأسرية غالبًا لا تعبر عن الواقع وكثيرًا ما تقلل من خطورته الحقيقية .

فعلى سبيل المثال ، توجد نسبة ٩٠٪ على الأقل من أعمال العنف ضد النساء والأطفال فى كندا ، حيث تبين من استقصاء أجرى بين أكثر من ١٢٠٠٠ امرأة أن ٥١٪ من هؤلاء النساء ممن تجاوزن أعمارهن ١٦ سنة (نسبة كبيرة منهن فى مرحلة الطفولة – أقل من ١٨ سنة) قد تعرضن فى حياتهن لتجربة واحدة على الأقل من العنف البدنى أو الجنسى . (سناء خليل ، ١٩٩٧) .

وفى الولايات المتحدة يعتبر القتل أحد الأسباب الخمسة الرئيسية لوفاة الأطفال الصغار وفى البرازيل يقتل أربعة أطفال كل يوم ، مما يمثل زيادة ٤٠٪ مقارنة بعام ١٩٩٣ وتشير التقديرات إلى أنه يوجد فى تايلاند وسريلانكا والفلبين ما يزيد على ٥٠٠٠,٠٠٠ حالة من دعارة الأطفال ، وفى الولايات المتحدة قتل ٧٠٠٠ طفل باستخدام الأسلحة النارية فى عام ١٩٩٢ . (سهير عبد العزيز ، ١٩٩٨ ، ص ٥) .

وعلى المستوى المحلي تبقى أعمال العنف الأسرى التي تصل إلى حد القتل العمد أو الضرب المفضى للموت ، والضرب المبرح الذى يحدث عاهة مستديمة ، أهم صور وأنماط العنف داخل الأسرة التي يمكن ملاحظتها بصورة واضحة سواء على مستوى التقارير الرسمية أو على مستوى ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام .

وتستمر صور وأنماط العنف الأسرى التى تبلغ عنها الجهات الرسمية ، كما يوضحها الجدول التالى من منتصف الثمانينات ولمدة عشر سنوات كما يلى :

جدول (١)

يوضح عدد جرائم القتل داخل الأسرة والمبلغ عنها في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٥ (*)

السنوات	جرائم القتل العمد	جرائم الضرب المفضى للموت	المجموع
١٩٨٥	١٣٩	٤٢	١٨١
١٩٨٦	١٣٠	٥٠	١٨٠
١٩٨٧	١٥٦	٤٠	١٩٦
١٩٨٨	١٦٤	٥١	٢١٥
١٩٨٩	١١٦	٢٦	١٤٢
١٩٩٠	١٤٥	٥٠	١٩٥
١٩٩١	١٥٧	٣٩	١٩٦
١٩٩٢	١٤٦	٢٨	١٧٤
١٩٩٣	١٥٩	٣٣	١٩٢
١٩٩٤	١٥٠	٤٠	١٩٠
١٩٩٥	١٨٦	٣٣	٢١٩
المجموع	١٦٤٨	٤٣٢	٢٠٨٠

يوضح الجدول السابق (١) أعداد جرائم القتل العمد والضرب المفضى إلى الموت والواقع فى نطاق الأسرة حيث يظهر الارتفاع النسبى المستمر فى كم الجرائم، وإن كانت الأرقام تشير إلي عدم وجود ظاهرة إذا ما قيست بتعداد السكان إلا أن الخطورة قائمة رغم قلة الأرقام حيث تقع هذه الجرائم داخل نطاق الأسرة التى هى الخلية الأولى فى بناء المجتمع بما يجعله مهدد بالانهيار فى أهم وأعظم مؤسساته وهى الأسرة اللبنة الأساسية لبنائه وتكوينه ، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الاحصاءات خاصة

(*) أخذت بيانات هذا الجدول والجداول التالية من تقارير الأمن العام بوزارة الداخلية لسنة ٢٠٠١ .

بجريمتين فقط وهى أخطر الجرائم التى لابد من تبليغها للسلطات ويتعذر إخفاؤها ناهيك عن باقى أنماط العنف التى تمارس داخل نطاق الأسرة ولا تصل إلى التبليغ عنها كالضرب المبرح، والمحدث عاهة ، والصفع والركل والعض ، إلي جانب العنف اللفظى كالسباب والشتائم . . . إلخ من صور وأنماط العنف التى تحدث ولا تسجل رسميًا لصعوبة التبليغ عنها باعتبارها من الأمور الطبيعية التى تحدث داخل الأسرة ، وربما تتفق مع بعض الثقافات فى المجتمع التي تعتبر هذه الصور من الأمور التي يستخدمها الأب أو الزوج بحق التأديب والتربية لأفراد أسرته وما يمارسه على زوجته وأولاده .

وفى إحدى الدراسات المعنية بجرائم العنف الأسرى . (سهير العطار، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٤) حيث رصدت حجم واتجاهات الجرائم الأسرية خلال أعوام ١٩٩٥ حتى ١٩٩٩ ، لثلاث جرائم فقط تقع داخل الأسرة وهى (القتل العمد - الضرب المفضى للموت - هتك العرض) مع بيان مرتكبها من الأب أو الأم . حيث أشارت النتائج إلى أن الأب ينفرد دائما بجريمة هتك العرض بنسبة ١٠٠٪ ، أما جريمتى القتل العمد، والضرب المفضى للموت تشارك الأم فى ارتكابها بنسبة ٢٦,٣٪ بينما يرتكبها الأب بنسبة ٧٣,٧ وذلك خلال عام ١٩٩٥ ، بينما سجلت إحصاءات عام ١٩٩٦ نسبة ٨٠٪ من هذه الجرائم التى يرتبكها الأب بينما ترتكب الأم هذه الجرائم بنسبة ٢٠٪ فقط . وارتفعت نسبة مشاركة الأم فى جريمة القتل داخل الأسرة فى عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٣٦,٤٪ .

أما جريمة الضرب المفضى للموت والمحدث عاهة فغالبًا لا تقوم بها الأم، حيث تحتاج هذه الجرائم لتنفيذها إلى قوة عضلية نادرًا ما تتوافر لدى الأم ، فغالبًا ما يرتكبها الأب داخل الأسرة بنسبة تصل إلى ٩٩٪ .

أما إحصاءات عام ٢٠٠١ والتى تشير إليها بيانات الجدول رقم (٢) فيتضح الانخفاض فى عدد الجرائم الأسرية حيث سجلت عدد ٢٠٣ جرائم أسرية وفقًا لبيانات الأمن العام ، حظيت جريمة القتل والشروع فيه بأكثر نسبة

حيث وصل عددها إلى ١٤٧ جريمة تمثل ٧٢,٤ أما جريمة الضرب المفضى للموت فكان عددها ٢٦ جريمة وهتك العرض سجل ١٠ جرائم فقط ، وعلى الرغم من أن جريمة القتل هى أشد وأعنف جريمة تقع داخل الأسرة إلا أنها حازت النسبة الأكبر من الجرائم الأسرية ، وقد يفسر ذلك ما ذكرناه من صعوبة إخفاء جريمة القتل والضرب المفض للموت بينما باقى الجرائم التى لا تؤدى إلى القتل فقد يمكن إخفاؤها أو عدم التبليغ عنها فلا تسجل ضمن التقارير الرسمية ، وهي تمثل فى الواقع أعدادًا كبيرة ، وهناك صعوبة بالغة فى حصرها أو إعطاء أرقام حقيقية عنها ، وبالتالى فلا يمكن إعطاء إحصاء حقيقى لها .

جدول (٢)

الجرائم الأسرية المبلغ عنها خلال عام ٢٠٠١

نوع الجريمة	العدد
القتل العمد	١٤٧
الضرب المفضى للموت	٢٦
الضرب المحدث عاهة	٢
هتك العرض	١٠
السرقة والشروع فيها	٢
اغتصاب	٣
الحريق العمد	١٣
المجموع	٢٠٣

أما عن صلة القرابة بين المتهمين والمجنى عليهم فى الجرائم الأسرية ، فقد حاولنا رصدها خلال عام واحد فقط وهو عام ١٩٩٤ وهذا ما تمكنا الحصول عليه من بيانات رسمية من الأمن العام ، وحاولنا المقارنة بين

هذه البيانات وما حصلنا عليه خلال عام ٢٠٠١ ، لإمكانية رصد التغيرات التى طرأت على نوعية العلاقات بين أطراف الأسرة ومعرفة اتجاه الظاهرة.

يوضح الجدول رقم (٣) صلة القرابة بين المتهمين والمجنى عليهم فى الجرائم الأسرية خلال عام ١٩٩٤.

جدول (٣)

بيان صلة المجنى عليهم بالمتهمين فى الجرائم الأسرية عام ١٩٩٤ (*)

(جرائم القتل فقط)

المجنى عليه	العدد	المتهم	المجنى عليه	العدد	المتهم
الزوج	٢٢	الزوجة	ابن الخالة	١	ابن الخالة
الزوجة	١٠	الزوج	ابن الأخت	٢	الخال
الابن	٤	الأب	العمة	٢	ابن الأخ
البنت	٣	الأم	الجدة	١	ابن البنت
البنت	٨	الأب	الخال	٢	ابن الأخت
الابن	٤	الأم	الخالة	١	ابن الأخت
الأب	٨	الابن	أخ الزوج	١	زوجة الأخ
الأب	٢	البنت	زوج الأخت	١	أخو الزوجة
الأم	٤	الابن	زوج الأخت	٢	أخت الزوجة
الأخ	١٨	الأخ	زوجة الأخ	٢	أخو الزوج
الأخت	٧	الأخ	أخت الزوجة	١	زوج الأخت
الأخ	٢	الأخت	والد الزوج	١	زوجة الابن
ابن العم	٢٠	ابن العم	زوجة الابن	٢	والد الزوج
بنت العم	٤	ابن العم	بنت الابنة	١	الجدة الأم
ابن الأخ	٤	العم	ابن أخو الزوج	١	زوجة العم
بنت الأخ	١	العم			

المجموع الكلى لعدد الجرائم الأسرية ١٥٢

(*) هذه السنة ١٩٩٤ هى ما استطاعت الباحثة الحصول على بيانات مفصلة عن علاقة المجنى عليه والمتهم فى الجرائم الأسرية ، من خلال مصلحة الأمن العام، وهو المتاح لهذه السنة فقط .

ويتضح من خلال الجدول رقم (٣) ارتفاع عدد الإناث المتهمات فى الجرائم الأسرية خاصة الزوجات ، حيث بلغ عدد جرائم قتل الأزواج ٣٢ جريمة (قتل الزوجة زوجها) مثلت بنسبة ٢١٪ من إجمالى عدد جرائم القتل داخل الأسرة ويليها ارتفاع نسبة القتل بين أولاد العم حيث بلغت نسبة ١٣,٥٪ ، ثم القتل بين الأخوة الذكور حيث مثلت بنسبة ١١,١٪ ، ثم قتل الزوجات (يقتل الزوج الزوجة) ومثلت بنسبة ٦,٥٪ ، ثم جريمة قتل الأب لابنه أو ابنته والعكس بنسبة ٥,٣٪ .

وبمقارنة بيانات وإحصاءات عام ١٩٩٤ بما رصدته إحصاءات الأمن العام عام ٢٠٠١ ، كما يوضحها الجدول رقم (٤) ، نجد اتجاه الظاهرة قد تغير خاصة فيما يخص جرائم القتل فقد ارتفعت نسبة جرائم القتل بين أولاد العم بعدد ٤٢ جريمة مثلت نسبة ٢٦٪ من إجمالى عدد جرائم القتل داخل الأسرة الذى بلغ عدد ١٦١ جريمة ، وتليها جرائم القتل بين الأخوة الذكور حيث بلغت نسبة ٢٢,٩٪ وتراجعت النسبة فى قتل الأزواج حيث مثلت ٣,١٪ فقط مقارنة بعام ١٩٩٤ ، وحدث العكس حيث ارتفعت نسبة قتل الزوجات إلى ١٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٤ حيث كانت ٦,٥٪ . وقد يرجع ذلك للتغيرات التي حدثت بالمجتمع فيما يخص قوانين الأحوال الشخصية وتنظيم العلاقات الأسرية حيث استطاعت الزوجة الحصول على حقها فى الانفصال عن زوجها فى حالة عدم رغبتها الحياة معه دون اللجوء إلى التخلص منه بالقتل ، إلى جانب تغير أدوار المرأة وتوليها مناصب عليا وانشغالها بالعمل لفترة طويلة خارج المنزل الأمر الذى جعل لها من العمل متنفسًا لطاقتها العدوانية والنفسية والجسمية فى إنجازها للعمل وتحقيق نجاحات به .

ومن الظواهر السلبية التي ظهرت مع التغيرات الاجتماعية الحادثة بالمجتمع فى هذه الفترة ونتيجة لانشغال المرأة خارج المنزل وعزوفها عن مسئولياتها داخل الأسرة إلى حد ما ، أظهرت ارتفاع نسبة قتل الأبناء للأمهات حيث مثلت نسبة ٩,٣٪ من إجمالى جرائم القتل داخل الأسرة ، بينما ارتفعت نسبة قتل الزوج لزوجته أيضًا ١٣٪ بعد أن كانت ٦,٥٪ ، بينما ظلت نسبة قتل الأمهات لأبنائهن كما هى تقريبًا ٤,٣٪ وبنفس النسبة جرائم قتل الآباء لبناتهم بنسبة ٤,٩٪ .

جدول (٤)

صلة المتهمين بالمجنى عليهم فى جنايات القتل والشروع فيه داخل الأسرة عام ٢٠٠١ (*)

المتهـــم	العدد	المجنى عليه	المتهـــم	العدد	المجنى عليه
الزوجة	٥	الزوج	أخو الزوجة	١١	زوج الأخت
الزوج	٢	الزوجة	الابن	١٥	الأم
الأم	٧	الابن	ابن الأخ	١١	العم
الأب	٨	البنت	الخال	٥	ابن الأخت
الأخ	٣٧	الأخ			
ابن العم	٤٢	ابن العم			
إجمالى عدد المتهمين فى الجرائـم الأسريـة ١٦١					

أسباب انتشار جرائم العنف الأسرى :

أشارت بيانات وإحصاءات الأمن العام لسنة ٢٠٠١ ، إلى الأسباب التى أدت إلى جريمة القتل والشروع فيه داخل الأسرة ، وقد تنوعت الأسباب ما بين الثأر والنزاع الأسرى ، ودفع العار ، والخلافات المادية ، والمشاجرات ، والنزاع على الأرض، وتصدرت الأسباب النزاع الأسرى دون تفصيل حيث سجلت عدد ٤٢ جريمة مثلت نسبة ٢٨,٦ من إجمالى عدد جرائم القتل والشروع فيه موزعة على أسباب ارتكابها ، ويلى هذا السبب دفع العار حيث جاءت ٢٧ جريمة قتل لهذا السبب بنسبة ١٨,٤٪ وكذا النزاع على الميراث والأرض بعدد ١٤ ، ١٦ جريمة بنسبة ٩,٥٪ و ١٠,٨٪ على التوالى والتى غالبًا ما يتهم فيها الأخوة وأولاد العم ، بينما جاءت باقى الأسباب بنسبة قليلة إحصائيًا كالقتل للثأر وإخفاء جريمة والمشاجرات . . إلخ .

وفى دراسة العطار عام ٢٠٠٣ ، أعزت نتائج الدراسة أسباب جرائم

(*) مصدر البيانات، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن العام لسنة ٢٠٠١ ص ٢٣٠، جدول (١٥٥) .

العنف الأسرى ، وخاصة جرائم القتل والضرب المفضى للموت وإحداث عاهة مستديمة لمجموعة من العوامل أهمها سوء الأحوال الاقتصادية ، والأوضاع الاجتماعية والثقافية ، وقد أكدت هذه النتائج النظرية الوظيفية والتي أعزت العنف إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية متمثلة فى الأوضاع العائلية وظروف العمل وضغوط الحياة ، وحالات البطالة بأشكالها والخلافات الأسرية والتفكك الأسرى وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عدد أفرادها . (إجلال حلمى ، ١٩٩٩ ، ص ٩) .

وهذا ما أكده أيضًا تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٤ ، فى أن تردى أو سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية تؤدى إلى كثرة الخلافات بين الأزواج مما يؤدى إلى سوء معاملة الأبناء واتسامها بالعنف مما ينتج عنها إساءات جسدية ونفسية . (محمد الجوهرى ، ١٩٩٥، ص ٧٣) .

وإن كان للباحثة رأى آخر فى إعزاء العنف الأسرى لسوء الأحوال الاقتصادية فقط ، فبالرغم من أهميتها إلا أنها لا تمثل بمفردها العامل الأساسى فى جرائم العنف الأسرى ، فهناك العديد من الدوافع والأسباب الأخرى التي ترجع إلى مراحل التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة فى مراحل نمو الطفل منذ الطفولة المبكرة، وتفاعل ذلك مع المؤشرات المجتمعية التي تعرض لها المجتمع المصرى على مدى حقب زمنية تعرض خلالها لغزو ثقافى غربى وسماوات فضائية مفتوحة قد تنقل قيام واتجاهات وثقافات لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المصرى وكذا عرض الأفلام ومشاهد عنف قد تدفع للتعليم والتقليد لها ، بما يؤدى إلى تعلم السلوك العنيف ، وأيضًا تتنامى قيم سلبية كالفردية والأنانية وانتشار القيم الاستهلاكية التى لا تتناسب ودخل الأسرة بما يدفع بعض الأسر إلى الرغبة فى الثراء وزيادة الدخل دون تقنين لهذه الرغبة ، وبالتالى عدم التفاعل الأسرى الإيجابى بين الوالدين والأبناء ، وكذا بين الزوجين فى الأسرة بما يفضى إلى مزيد من مظاهر العنف .

ويؤكد ذلك ما جاء بنظرية التعلم الاجتماعي فى تفسير العنف حيث أكدت

على أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى ، حيث تعتبر بعض الأسر أن العنف هو الطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها الحصول على ما يريدون ، وخاصةفى ظل افتقاد السلطة والحرمان من القوة، فالعجز عن امتلاك القوة أو السلطة قد يؤدى إلى جعل السياقات الفقيرة هى سياقات التوتر ومن ثم سياقات العنف والجريمة. (سهير العطار ، ٢٠٠٣، ص ٢٠٨) ، وفى أسباب العنف الموجه من الوالدين ، أعزت دراسة « طريف شوقى » ٢٠٠٢ ، سبب الاعتداء على الأب رفضه لتلبية المطالب ، أو السخرية أمام الأصدقاء أو الاعتداء على الأم ، وأيضًا تعاطى المخدرات.

أما أسباب العنف ضد الزوجة فقد تعددت أسبابه ما بين العصيان للأوامر والشك فى سلوكها ، والعناد ، والخلافات المادية ، ويكمن السبب في العنف ضد الزوجة فى شعور الرجل بأن سيادته فى الأسرة أصبحت موضع التهديد وهو ما يدفعه لممارسة العنف كأحد أساليب الحماية والضبط داخل الأسرة ، بينما ترجع أسباب العنف ضد الزوجية إلى سوء المعاملة والخلافات المادية والعصبية الزائدة ، أما عنف الوالدين ضد الأبناء فأهم أسبابه عدم طاعتهم لأوامر الوالدين ، وما يتعلق بالمذاكرة ، وكذا توتر العلاقة بالأم تؤثر على الأبناء بالاعتداء عليهم بالضرب من قبل الأم حيث يعتبرون كبش الفداء بدلاً من العنف الذى يفترض أن يوجه ضد الأب. (طريف شوقى ، ٢٠٠٢) .

كما تلعب أيضًا خصائص كل من الجانى والضحية دورًا فى احتمال حدوث العنف ، حيث تجمع الدراسات على انخفاض المستوى التعليمى والاقتصادى لكل من الجانى والضحية. (المرجع السابق ، ٢٠٠٢) ، ويتفاعل ما سبق مع الخصائص الأخرى كخصال المعتدى الأكثر قابلية للاستثارة وإلى الأسباب والدوافع اللاشعورية ، وإلى نشأتهم فى بيئات تمارس العنف فيما يعرف بدائرة العنف، ومعتقدات الجانى حول فاعلية العنف وضعف احتمال تعرضه للمساءلة القانونية .

أهم التفسيرات النظرية لظاهرة العنف الأسرى:

تناولت الأطر النظرية تفسير

ظاهرة العنف الأسرى فى عدة نظريات أسهمت جميعها فى تفسير الظاهرة ، وأنه من خلال تكاتف هذه الإسهامات وانضمامها لبعضها البعض يمكن أن تقدم تصورًا متكاملاً لها ، فقد يأتى العنف الأسرى كاستجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعى وظروف المجتمع ، وسواء بسبب الإحباط الناتج عن الضغوط الاجتماعية الشديدة أو الفرص غير المتواتية ، وأسباب سواء كانت اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية . ومن بين هذه النظريات التى حاولت تقديم تفسير للعنف الأسرى ما يلى :

أولا - النظريات الاجتماعية:

وتشمل **البنائية الوظيفية** ، والتى تركز فى مجال العنف الأسرى على الوحدات الصغرى Micro analysis، كما تركز على العنف المتبادل بين الزوجين ،وبينهما وبين الأبناء ، ويكمن الحل الذى يراه الوظيفيون فى زيادة التكامل الاجتماعى حيث يتقلص العنف بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتغرس القيم الدينية وقيم الإنتماء ويؤكد أصحاب هذه النظريات علي أن العنف الأسرى يعتبر نتاجًا لظروف اقتصادية واجتماعية تتمثل فى الأوضاع العائلية وظروف العمل وضغوطه ، وحالات البطالة بأشكالها المختلفة ، والخلافات الأسرية ، والتفكك الأسرى العمدي وغير العمدى، والفقر وانخفاض مستوى الدخل مع كثرة الأفراد بالأسرة وما يتبعه من سوء التغذية والمسكن غير الملائم والتعليم غير الكافى . . . إلخ . (إجلال حلمى ١٩٩٩، ص ٢٧) .

وتعد **نظرية التعلم الاجتماعى** من النظريات الاجتماعية التي تفسر العنف الأسرى بافتراض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى ، وتتم عملية التعليم هذه فى بدايتها داخل الأسرة ، سواء كان ذلك فى الثقافة الفرعية ، أو فى الثقافة ككل . (سهير العطار ، ١٩٩٨) ، فالطفل يتعلم السلوك العدوانى ويستمده من البيئة الاجتماعية ويتشكل سلوكه وفقًا لمعاملة والديه له فهو يتعلم العدوان كمايتعلم القيم والمعايير والنماذج السلوكية المختلفة من خلال عملية تعلم ونمزجة .

أما نظرية **التفكك الاجتماعى** . فيفسر أصحابها العنف الأسرى من خلال الاضطراب أو الانتقاد الذى يظهر فى نطاق جماعة من الجماعات بما يؤثرعلى العادات الاجتماعية والسلوكية المقررة ، كما تحاول الربط بين العنف والاضطرابات الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع ككل . (أحمد محمد موسى ، ٢٠٠٢، ص ٤) .

ثانيا - النظريات النفسية المفسرة للسلوك العنيف داخل الأسرة:

ويرى أصحاب هذه النظريات أن العنف يرتبط بحدوث خلل فى الجهاز النفسى للفرد ، وضمن النظريات النفسية المفسرة للعنف الأسرى ما يلى:

(١) **نظرية الإحباط والعدوان:** والتى تعزى أسباب العنف إلى حالة الإحباط التي يعانى منها الشخص ، فالعنف نتيجة طبيعية للإحباط الذى يعانيه الأفراد جراء الشعور بالقهر الاجتماعى والذى يؤدى فى أغلب الأحيان إلى التمرد والعصيان ثم إلى العنف والتطرف فى القسوة والتي تصل ذروتها إلى القتل رغبة فى الانتقام من مصدر الإحباط ، الذى يكون رمزًا أو واقعًا ويتضح ذلك من خلال الدراسات النظرية حول العنف داخل الأسرة فى أمريكا وأوروبا والذى يأخذ شكلاً حادًا قد يصل إلى حد أن يقتل أحد أفراد الأسرة فردًا آخر أو جميع أفرادها أو أن تقوم المرأة بقتل زوجها إثر إحباطات مستمرة يتلوها الإحساس بالقهر الاجتماعى الذى يتفجر ليسبب القتل ، وإذا كان هذا الأمر فى الدول الأوروبية فإنه يوجد أيضا فى مجتمعنا المصرى صور من هذا العنف نظرا لاعتبارات كثيرة تسببها الضغوط الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية بمراحلها المختلفة وممارسة الضغوط الأبوية ،وإشعار حق التأديب والتعسف فى استخدام هذا الحق حتى يتسبب فى انفجار البركان للأطراف الأخرى فى أقصى درجات العنف وهو القتل فى أبشع صوره . (إيمان شريف قائد ، ٢٠٠٠) .

(٢) **نظرية الضغوط:** وتفسر العنف الأسرى من خلال الضغوط الخارجية البيئية والمطالب التي ترغم الفرد على الإسراع بجهوده ولا توجد لديه إمكانيات لتحقيقها وبالتالى تدفعه إلى ممارسة سلوك العنف داخل الأسرة ،

وفى هذا تؤكد دراسة بجرس وأبلدن على أثر الضغوط الوالدية على استخدام سلوك العنف تجاه الطفل فى الأسرة (Bigras & Ablden, 1995, p. 60)، حيث أرجعت نتائج الدراسة العنف والإساءة تجاه الأبناء إلى الضغوط التى يتعرض لها الوالدان جراء رغبتهما فى تحقيق حياة أفضل لأبنائهما . ولكن لا توجد وسائل لتحقيق ذلك ، حيث يتعرض الوالدان لحالات من الألم والتوتر تؤدى بهما إلى إظهار مسالك تنفيسية يكون فيها الأبناء هم المتنفس المناسب لضغوط الوالدين ، وتواجدهم فى الحيز المكانى بشكل دائم لأنهم هم الأساس في المطالب والاحتياجات .

(٣)**النظرية المعرفية:** يؤكد أصحابها على أن سلوك الإساءة يرجع إلى نقص فى المهارات الإدراكية للوالدين تجاه الطفل من حيث الوقوف على مراحله العمرية فى الطفولة ومعرفة خصائص واحتياجات كل مرحلة من مراحله ومعاملته على هذا الأساس بحيث يكون الوالدان على بينة بما ينبغى أن يكون عليه سلوك طفليهما ونشاطه وعلاقاته فى كل مرحلة من مراحل نموه وفى ذلك تؤكد دراسة « آزار وسيجل Azer & Siegal» أن الوالدين المسيئين لأبنائهما يكون لديهما نقص فى المهارات الوالدية المتمثلة فى الوقوف على خصائص واحتياجات ومظاهر نمو مراحل الطفولة المختلفة سواء المبكرة أو المتوسطة أو المتأخرة مما يسبب التوقعات غير الواقعية لأبنائهم مما يحدث الإساءة تجاه الطفل . (سهير العطار ، ١٩٩٤، ص ٥٦٨) .

القيم الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالعنف داخل الأسرة:

إذا كان وجود قيم اجتماعية وثقافية يتوقف إلى حد كبير علي التعليم والثقافة ، فإنه يتوقف أيضًا على تماسك الأسرة وتضامنها وإذا أضفت فئة اجتماعية شكلاً ما من الشرعية على سلوك العنف بمعنى أنها تقيم له اعتبارًا وهمى ، أمكن للقيم التى يحترمها الأفراد أن تندفع فى نفس الاتجاه تحت تأثير الغزو الثقافى وتغير نسق القيم .

ومن هنا تتضح أهمية مسألة معالجة المنظمات غير الحكومية للمعلومات المتعلقة بالعنف داخل

الأسرة سواء كان موجهًا ضد الأطفال أو ضد المرأة ، أو أحد أفراد الأسرة . حيث إن الأساليب التربوية القائمة على العقاب البدنى قد تستفز العنف المكبوت عند الكبر ، وكذا ما يحدث لدى بعض الرجال فى عدم الإفصاح عن عواطفهم قد يكون له تأثير فى لجوئهم إلى ارتكاب العنف ضد الأطفال والمرأة فى الأسرة .

وأخيرًا فمن القيم الاجتماعية التى يعد صونها أمرًا أساسيًا لمنع العنف ينبغى التشديد على تغليب روح التسامح واحترام حقوق الطفل والحريات الأساسية ، وهذه القيم تتحداها بشدة جريمة العنف بمختلف أشكالها القائمة على إساءة المعاملة والإيذاء .

دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى مواجهة العنف الأسرى:

تعتبر المنظمات غير الحكومية التى يقيمها الأفراد بأنفسهم هى أقرب المنظمات إلى الناس فى حياتهم اليومية ، ويكفى أنها تنظيمات لا تفرض عليهم ولا تأتى لهم من خارجها ، ولذلك فإنها أكثر التنظيمات فاعلية فى تقليل العنف فى حياة الأفراد والأسرة .

ولا يقتصر دور الجمعيات الأهلية على الدور الإرشادى أو التوجيهى فقط ، بل يجب أن يفهم فى ضوء الوظائف العامة للجمعيات الأهلية المرتبطة بالعمل التطوعي والقدرة على تمكين الأفراد والجماعات من تحقيق أكثر قدرة من المشاركة الاجتماعية والسياسية . ومن هنا فإن الجمعيات الأهلية إذا كانت لا تتعرف على الحاجات الخاصة بأعضائها وبالمجتمع المحلى الذى تعمل فيه فلن تكون لأنشطتها أية فاعلية اجتماعية .

وإذا كان العنف داخل الأسرة ينتج عن نقص حاجات معينة لدى هذه الأسرة فإن التعرف على حاجات الأسر التى يكثر بها العنف هى نقطة البداية فى تخليق دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة هذا العنف ، وكذا فإن عدم فهم الشباب وعدم قدرة الأسرة على التعرف على حاجاتهم وتطلعاتهم هو أحد العوامل الأساسية التى تجعل الشباب داخل الأسرة يفرغ طاقاته الكامنة فى ميول عنف ومشاجرات مستمرة سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها .

وكذا فعدم إشباع الحاجات

الاقتصادية داخل الأسرة يؤدى إلى ظهور العنف بين أفرادها سواء كان بين الزوج وزوجته أو بينهما وبين الأبناء ، حول تلبية الاحتياجات الاقتصادية وعدم قدرة الوالدين على توفيرها ، وكذا تصارع الأدوار بين الزوجين ، يؤدى إلى تولد مشكلات نفسية واجتماعية يمكن أن تؤدى إلى ظهور العنف بين أفراد الأسرة .

وإذا كان الهدف الأساسى للعمل الأهلى هو خدمة حاجات المجتمع ، فإن هذه الخدمة لا تتحقق من خلال سيطرة جماعية صغيرة العدد على عمل المنظمة الأهلية وتوجيه هذا العمل نحو خدمة أغراضهم الشخصية ، وعليه فإن السلوك المدني الذى يتأسس عليه فكرة المجمع المدنى هو السلوك الذى يعلى المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ويعمل على وضع هذه القيمة ونشرها بين الناس ومن ثم فلا مصلحة عامة في سيطرة مجموعة من الأفراد فقط على أعمال وأنشطة الجمعيات وهذا يمكن أن يحدد دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى مواجهتها لظاهرة العنف بصفة عامة من خلال الخطوط الأساسية التالية باعتبارها .

الأسس التى ينبغى مراعاتها لمواجهة تلك الظاهرة:

(١) التخطيط : حيث يعنى التخطيط بالنسبة مشكلة ما التصور الممكن للتنفيذ على المراحل الزمنية المختلفة وتكون الإمكانيات العقلية هي الأساس فى هذا المجال .

(٢) التكامل فى العلاج : حيث ينبغى أن تتكاتف جهود مختلف مؤسسات الدولة لا سيما الجمعيات الأهلية لمواجهة تلك الظاهرة بحيث يجب النظر إلي جوانب الفرد والمجتمع فى سياق تكاملى ومن مختلف الجوانب ، كما ينبغى الاستعانة بفريق من المتخصصين فى التربية وعلم النفس والاجتماع لمواجهة تلك الظاهرة .

(٣) توضيح فلسفة المجتمع وأسلوبه : فتوضيح وتحديد مقومات المجتمع وأسسه التى تنطلق فى ضوئها من الجانب السياسى والاجتماعى والاقتصادى والقيمى هو رمز لازم وضرورى ، بحيث يكون هناك تكامل بين ما تقوله وما تفعله حتى لا تقع الأسر فريسة للتضارب بين فلسفة المجتمع المعلنة وبين أسلوب تطبيقها ، فوضوح أمور

الحياة أمام الناس حتى إن اختلفوا بشأنها أقل إثارة للقلق والتوتر والعنف.

(٤) العمل على إعادة بناء الإنسان المصرى : حيث لوحظ فى العقود الأخيرة ظهور أعراض سلبية طرأت على بنية الإنسان المصرى ومقوماته وأن الكشف عن الأبعاد الشخصية لبنية الإنسان المصرى فى حياته الراهنة ضرورة ويلزم البحث عنها فى مختلف التخصصات .

(٥) إعطاء القدوة الصالحة لتعديل السلوك : يجب أن تلتزم المستويات الأعلى بالقدوة الصالحة والانضباط والسلوكيات ، فيمكن للمستويات الأقل أن تمارس بالانضباط هذه السلوكيات عن اقتناع وتقدير منهم ، ومن الجدير أن السلوك لا يعتدل بالعقاب فقط بقدر ما يعتدل بإثابة السلوك المطلوب تدعيمه .

(٧) المساهمة فى حل مشكلات الأسرة : ولذا فمن الضروري إعادة النظر فى برامج الشئون الاجتماعية والوزارات الأخرى فيما يتعلق بتحقيق أهداف الأسرة ، ولابد من تعزيز الشعبية التطوعية التى تبذلها الجمعيات الأهلية فى هذا الصدد ، ثم لابد من توعية الجماهير بواجباتها تجاه أطفالنا داخل الأسرة وخارجها .

(٧) المساهمة فى حل المشكلات التعليمية : حيث تساهم الجمعيات الأهلية بدور هام فى علاج مشكلة الأمية والتي تعد العقبة الأساسية التى تواجه كل جهد للتنمية ، كما أنها تقوم بدورها فى التصدى للمشكلات الثقافية بنشر المكتبات العامة لتيسير الحصول على القراءة ، ونشر الوعى والمساهمة فى إنشاء المسارح الثقافية والتعاون مع قصور الثقافة لنشر الوعى لدى مختلف فئات المجتمع ، وبالتالى تقلل من المنازعات العدوانية والتى تخرج فى صورة العنف المتبادل بين أفراد الأسرة فى المجتمع .

(٨) حل مشكلة وقت الفراغ : حيث تساهم الجمعيات الأهلية فى توفير البرامج التى تعمل على شغل وقت فراغ الشباب ، وفى نفس الوقت تنمية مهارتهم الاجتماعية ، بحيث لا تترك الشاب فريسة للوقوع فى براثن الانحراف الذى يعمل على دخول الشباب فى حلقة متصلة من العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها .

وإذا كان مخزون العنف يوجد فى جله عند الشباب وصغار السن ، فإن التعرف على حاجات هؤلاء هى نقطة البداية فى تخليق دور للجمعيات الأهلية فى مواجهة العنف الأسرى ، وإن عدم فهم الشباب وعدم قدرة الأسرة وكذلك التنظميات الأهلية فى التعرف على حاجاته وتطلعاته هو أحد العوامل الأساسية التى تجعل الشباب يفرغ طاقاته الكامنة فى ميول انحرافية ، ويعد العنف داخل الأسرة أحد أشكال هذا الانحراف ، حيث إن مرحلة الشباب هى مرحلة التطلعات ، وهى مرحلة قلقة بحكم التكوين البيولوجى والنفسى للشباب . (أحمد زايد ، ٢٠٠٢، ص ٩) .

وقد أكدت دراسات عديدة على أن الشباب يحتاجون إلى التقدير الاجتماعى واحترام الذات والحاجة إلى الانتماء وإشباع الحاجات الاقتصادية وإلى تفاعل مع الآخرين والقدرة على الاعتماد على الذات . (عبد العزيز غنيم ، طلعت السروجى ، ١٩٩٠) .

كما أكدت الدراسات أيضًا على أن تزايد حدة البطالة يزيد من حدة هذه الحاجات ، إذ يتولد لدى الشباب نوعًا من القلق النفسى والاكتئاب والاغتراب والميل إلى الجريمة والانحراف . (عادل جوهر ، ١٩٨٩) .

ومن هنا ينبغى أن تعمل المنظمات الأهلية على تمكين الشباب وبعض الفئات الأخرى فى الأسرة عن طريق إتاحة الفرصة لهم لرسم خطط الأنشطة ومتابعة تنفيذها ،وكذا لعب أدوار هامة فى تنفيذ الأنشطة المجتمعية واستمراريتها ، والعمل على خلق الأطر التي من خلالها يمكن لأفراد الأسرة وخاصة الشباب العنيف بها أن يعبروا عن رأيهم وأن يضعوا هذا الرأي موضع التنفيذ ، وكذا تمكنهم من لعب أدوار قيادية فى إدارة الجمعيات الأهلية وفى إدارة المشروعات التي تنفذها ، وبهذا تقضى على البطالة بين الشباب وحل مشكلاتهم الاقتصادية عن طريق دخلوهم فى أنشطة غير تقليدية كالعمل فى تنمية المشروعات الصغيرة ، وتمكين الشباب من الحصول على الموارد لتنميتها . (أحمد زايد ، ٢٠٠٢، ص ١٢) ، إلى جانب ذلك تقوم الجمعيات الأهلية بتنمية الوعى

الاجتماعى لدى الشباب بأهمية إعلاء القيمة التى مفادها أن المجتمع أسبق من وجوده وأن المصالح العامة مقدمة على المصالح الشخصية وبالتالى فلا يميل الشباب إلى الاندماج فى سلوكيات تميل إلى تدمير الحياة الاجتماعية أو الإنقاص من الوجود الاجتماعى للمجتمع ، فالأخلاق المدنية هى فى جوهرها أخلاق ضد العنف وضد كل ما يمس الاجتماعى والثقافى بالمفهوم العام .

بعض المقترحات الموجهة للمنظمات غير الحكومية لمواجهة العنف الأسرى:

لعدة أسباب ينبغى أن تكون الأسرة مركز الاهتمام لدى المسئولين عن السياسات فى المنظمات غير الحكومية الرامية إلى منع جرائم العنف .

أولاً : لأن الأسرة تعتبر المهد ، الرئيسى لأعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال داخل الأسرة وباقى الأفراد بها .

ثانيا : لأن توعية السلطة والرعاية من الوالدين تعتبر ذات أثر مباشر فى تطور الأطفال وقدراتهم على الاستقرار على نمو سوى فى المدرسة وفى المجتمع .

ثالثا : لأن الأطفال الذين تساء معاملتهم أو يشهدون ممارسة سلوك عنيف داخل الأسرة ، قد يحتذون تمامًا بهذا السلوك عندما يكبرون .

ومن البرامج التى أظهرت نتائج إيجابية وعرضت كنماذج فعالة ما يجرى عليه العمل فى الولايات المتحدة، حيث يوجه اهتمام خاص إلى توفير برامج دعم للأمهات الشابات المتزوجات ، من خلال الأبحاث المعنية بالأسرة والتى تزود الأمهات الشابات المعنيات بالخدمة الاجتماعية والنفسية والخدمات الطبية الخاصة برعاية الأطفال طوال فترة ٣٠ شهرًا ، عقب ولادة الطفل الأول لهن ، ومن مقارنة أجريت بين الأطفال الذين استفادوا من البرنامج وعينة اختيارية أخرى خاصة للمراقبة عند بلوغهم ١٢ سنة من العمر ، ظهر أن معدلات السلوك المنحرف كان أقل لدى أولئك الأطفال .

وأخيرًا تبقى مجموعة من الحقائق فيما يتعلق بمواجهة العنف الأسرى ، أهمها ضرورة أن تستهدف السياسات العامة بشأن مكافحة العنف الأسرى إيجاد رفض صريح لجميع أشكال

العنف تجاه الأطفال ، وفى هذا الصدد من الإجراءات والوسائل الأساسية فى هذا الشأن حث صانع القرار على تكييف القوانين والتشريعات المعنية بالأسرة ، وتعديلها بما يوفر الدعم للأطفال المعتدى عليهم داخل الأسرة ، وإعادة تأهيل الرجال الذين يتصف سلوكهم بالعنف مع القيام بحملات توعية الجمهور بهذه المشكلة ، وغرس قيم المساواة فى نفوس أفراده ولا أقل فى هذا الشأن من قيام المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من اعتماد سياسات عامة من هذا القبيل إنشاء لجان وطنية معنية بمواجهة العنف الأسرى بكافة صوره سواء الموجه ضد الأطفال أو ضد المرأة ، وضع استراتيجية لمكافحة ورصد الميزانيات الخاصة لهذه الفرص مع إمكان تكوين فرق ولجان لدراسة هذه المشكلة وتقديم التوصيات بشأن ما ينبغى تغييره فى الأجهزة المعنية لحماية ورعاية الضحايا من الأطفال بما يكون من شأنه الإقلال من فرص العنف داخل الأسرة .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- أحمد زايد (٢٠٠٢) . دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة العنف ، **المؤتمر السنوى الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية وتحديث مصر**، إبريل ٢٠٠٢، ص ص ٥ - ١٢ .

٢- أحمد يوسف وهدان (١٩٩٩) . إساءة معاملة أطفال الشوارع ، ظاهرة متغيرة وقواعد ثابتة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **المؤتمر الثانى للبحوث الاجتماعية** ، المجلد الثانى ، ص ٧٢٤ وما بعدها .

٣- أحمد يوسف وهدان (١٩٩٦) . **حلقة العمل الرابعة المعنية بمنع جرائم العنف** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عرض وتقييم مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للجريمة .

٤- أحمد يوسف وهدان (١٩٩٤) . اتجاهات التغير فى تشريعات الصغار المعرضين للانحراف . **المجلة الجنائية القومية** ، ع٣ ، نوفمبر ، ص ٢ .

٥- أحمد محمد موسى (٢٠٠٢) . دور الجمعيات الأهلية فى ظاهرة العنف ، ***المؤتمر السنوى الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية*** ، إبريل ، ص ٤ .

٦- إجلال حلمى (١٩٩٩) . ***العنف الأسرى*** . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ص ٩ - ٢٧ .

٧- إقبال الأمير السمالوطى (٢٠٠٢) . الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية فى ظل التحولات الاجتماعية الراهنة . **المؤتمر السنوى الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية وتحديث مصر** - القاهرة .

٨- أمانى قنديل (٢٠٠٢) . التطوير المؤسسى للجمعيات الأهلية فى إطار تحديث مصر . ***أعمال المؤتمر الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية*** ، إبريل ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

٩- أمانى قنديل (٢٠٠٠) . المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية ، فاعل دولى جديد . القاهرة ، ***جريدة الأهرام*** ، مقال منشور بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

١٠- أمانى قنديل (١٩٩٩) . **تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية البشرية** . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

١١- السيد عبد الفتاح عفيفى (٢٠٠٠) . العولمة بين الأحادية الثقافية والتعددية الثقافية ، **فى بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية** ، الفيوم ، مايو ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٥ - ٢٧ .

١٢- السيد ياسين (١٩٩٥) . **العولمة والطريق الثالث** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٥ .

١٣- المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠١) . ***تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (أطفال الشوارع - الواقع والمأمول)*** . الدورة الحادية والعشرون ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ . القاهرة : منشورات المجالس القومية المتخصصة .

١٤- الاتحاد الإقليمى للجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية (٢٠٠١) . التطوع : رؤية مستقبلية . ***ورقة مقدمة ضمن أوراق المؤتمر السنوى الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة*** فى الفترة من ١٨ - ١٩ يناير ٢٠٠١ . القاهرة .

١٥- أنتونى جيدنز(١٩٩٩) . **الطريق الثالث - تحديد الديمقراطية الاجتماعية** - ترجمة ، أحمد زايد ، محمد محيى الدين ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ص ص ١١٦ - ١١٨ .

١٦- إيمان شريف قائد (٢٠٠٠) . **سيكولوجية قتل الأقارب** ، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

١٧- بدر القيس (١٩٩٩) . سوء معاملة الطفل الكويتى ، طرق الوقاية والعلاج ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، السنة ١٧ ، ع ٦٦ ، ص ١٤٤ وما بعدها .

١٨- حسنين توفيق إبراهيم (١٩٩٩) . العولمة - الأبعاد والانعكاسات السياسية . الكويت : **مجلة عالم الفكر** ، ع٢ ، المجلس الوطنى للثقافة والآداب ، ص ١٩٨ .

١٩- رشاد أنطونيوس (١٩٩٤) . **الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدنى فى ظل متغيرات النظام العالمى** . ندوة قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ص ١٧٧ .

٢٠- زونر ، رونالد ، ب (١٩٨٧) . بعد الدفء - أسس نظرية القبول والرفض الوالدى ، عرض محمد سلامة ، **مجلة علم النفس** ، ع ٣٠ - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ٧٩ - ٨٣ .

٢١- سليمان عبد ربه محمد (٢٠٠٢) . الجهود الأهلية ودورها التربوى فى تحديث المجتمع المصرى . ***المؤتمر السنوى الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية*** ، إبريل ص ص ٤ - ٧ .

٢٢- سناء خليل (١٩٩٧) . **عرض وتقييم لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة** . القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢٣- سناء خليل (١٩٩٤) . **الرؤية التشريعية المصرية للأنماط الجديدة لتشرد الصغار، الواقع وآفاق التغير** ، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد (٣) .

٢٤- سهير العطار (٢٠٠٣) . ***المدخل الاجتماعى لسياسة الأزمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العلمية*** . القاهرة : مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ط٢ ، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥ .

٢٥- سهير العطار (١٩٩٨) . تقلص التفاعل الاجتماعى فى الأسرة وأثره على تنشئة الطفل ، دراسة حالة على عينة من الأسر بأحد أحياء القاهرة : جامعة عين شمس فى إطار *المؤتمر السنوى فى الفترة من ٢٨ - ٣٠ مارس* .

٢٦- سهير العطار (١٩٩٤) . *الأسرة كنظام للضبط الاجتماعى ، بحث فى التنشئة الاجتماعية فى الأسرة المصرية الحضرية* . رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ص ٥٦٨ .

٢٧- سهير عبد المنعم (٢٠٠٢) . أبعاد العنف ضد المرأة فى السياسة الجنائية ، *ورقة بحثية مقدمة ضمن أوراق المؤتمر السنوى الرابع ، بعنوان الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة من ٢٠ - ٢٤ إبريل .

٢٨- سهير عبد العزيز (١٩٩٨) . ظاهرة العنف ، وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، دراسة ميدانية على منطقة إمبابة ، دراسة غير منشورة ، ص ٥ .

٢٩- سهير لطفى على (١٩٩٤) . الأنماط الجديدة لتشرد الصغار ، **المجلة الجنائية القومية** ، ع٣ ، نوفمبر .

٣٠- سيد أبو بكر حسانين (١٩٩٦) . **طريقة تنظيم الخدمة الاجتماعية فى المجتمع** . القاهرة: الأنجلو المصرية .

٣١- طريف شوقى (٢٠٠٢) . العنف فى الأسرة المصرية ، دراسة نفسية استكشافية . **ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع بعنوان « الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى » ، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة من ٢٠ - ٢٤ إبريل .**

٣٢- عادل جوهر (١٩٨٩) . المشكلات الفردية الناتجة عن البطالة لدى عينة من الشباب خريجى الجامعة . **أعمال المؤتمر العلمى الثالث** ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٣- عبد العزيز غنيم (١٩٩٠) . طلعت السروجى ، المشروعات الإنتاجية الصغيرة ومدى إشباع الحاجات فى قرية مصرية . أعمال المؤتمر العلمى الثالث للخدمة الاجتماعية ، **مجلة الخدمة الاجتماعية** ، جامعة القاهرة .

٣٤- ماجدة عبد الغنى ، ماجدة فؤاد (١٩٩٣) . **جرائم العنف الأسرى ، دراسة قانونية إحصائية غير منشورة**. القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٣٥- محمد الجوهرى (١٩٩٥) . **المشكلات الاجتماعية** . القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ص ٧٣ .

٣٦- محمد عاطف غيث (١٩٧٩) . **قاموس علم الاجتماع** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ٤١٧ - ٤١٨ .

٣٧- محمد نبيل عبد الحميد ، أسماء عبد المنعم إبراهيم (٢٠٠٠) . الإساءة الوالدية كما يدركها الطفل وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية ، (**دراسة ميدانية**) . **بحث مقدم ضمن أوراق المؤتمر الثانى للبحوث الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية** ، مايو ، ص ١٥ .

٣٨- مصطفى عمر التير (١٩٩٧) . **العنف العائلى** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

٣٩- مجلس الشورى (٢٠٠٢) . **تحديث مصر** . القاهرة : منشورات مجلس الشورى .

٤٠- محمود عودة (٢٠٠١) . تحديث مصر . القاهرة : منشورات مجلس الشورى .

٤١- محمود عودة (٢٠٠١) ، **بعض ملامح التحولات الاجتماعية فى العقدين الآخرين** . ورقة عمل حول بعض القضايا الجديرة بالبحث ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، المجالس القومية المتخصصة ، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكان .

٤٢- هانس بيترمان ، هار الدشومان (١٩٩٨) . **فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية** . ترجمة عدنان عباس على ، الكويت : عالم المعرفة ، ع ٢٣٨ ، ص ٨ .

٤٣- يوسف ميخائيل أسعد (١٩٩٣) . **البشرية والمستقبل الغامض** . القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

٤٤- وزارة الداخلية (٢٠٠١) . **تقارير الأمن العام لسنة ٢٠٠١** ، القاهرة .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

45- Bigras, M; & Abiden, R.P. (1995) . The relationship of early family variables to children subsequent behavior adjustment . ***Journal of Clinical Child Psychology***, pp. 60 - 69.

The N.G. Os and Its Rules Against Family Violence

Eman Kaaed (ph.D)

Abstract

Violence between family members- with all its different patterns is considered one of the most important problems the society faces at all-levels, it's becoming more difficult for governmental agencies to deal with it without cooperation with non governemental organizations (N.G.Os). The current study aims at shedding light on one of social issues that N.G.Os can play a vital role in facing, it is an issue related to family and the negative forms of behavior that might happen in it's context. (e.g) violent behavior among family members. In addition to what these organizations can do to fight such phenomena, the study covers the following points: (1) Defining the concepts and terms related to the subject of the study as family, violence, parental abuse and N.G.Os. (2) Giving a briefe review of the history and devolopment of N.G.Os and the role that these orgnizations can play in facing many of the changes in different aspects of life. (3) The study presents the size and orientations of family violence crimes in the past 10 years - based on national securitey reports - in Egypt - it also on highlights reasons behind the increasing number of such crime, showing their clssifications and their most common forms, according to previous field studies. (4) The study also reviwes theoritical exeplenations of the phenomenon of voilence inside family (eg) social, psychological and congnitive theories. (5) The study presents the role of N. G. Os in facing family violence and consederations that should be taken care of when fiting this phenomenon. The study ends with some recomendations for N.G.Os to help preventing violence among family members and suggests ways to fighting it .